خلال ملتقى الميزانية العامة الأول لتوجيه الجهات الحكومية بتنفيذ ميزانية السنة المالية الحالية

المضف : خفض العجز في الميزانية العامة للدولة أولوية حكومية

سنحقق المستهدف في هذا الشأن من خلال ترشيد الإنفاق ومعالجة الهدر وزيادة وتنويع مصادر الدخل

الإيرادات غير النفطية المتوقعة من الناتج المحلي تبلغ 4 في المئة ونهدف للوصول إلى 10 في المئة عام 2030

وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار د. أنور المضف أثناء إلقاء كلمته

ملتقى الميزانية العامة الأول شهد حضورا كبيرا لممثلي الجهات الحكومية «تصوير: صالح محمد»

كتب : المحرر الاقتصادي

أكد وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار الدكتور أنور المضف، أن خفض العجز المالي في الميزانية العامة للدولة أولوية حكومية، ستتم من خلال ترشيد الإنفاق ومعالجة الهدر وزيادة وتنويع مصادر الدخل.

جاء ذلك في كلمة للوزير المضف، خلال ملتقى الميزانية العامة الأول الذي عقدته وزارة المالية أمس الأحد، لتوجيه الجهات الحكومية بتنفيذ ميزانية السنة المالية الحالية، وفقا للقرارات والتعاميم وقواعد تنفيذ الميزانية، بما يحقق كفاءة الإنفاق ومعالجة مواطن الهدر وملاحظات الجهات الرقابية.

أضاف الوزير المضف أن الإيرادات غير النفطية المتوقعة من الناتج المحلي تبلغ 4 في المئة، مبينا أن الهدف الوصول إلى 10 في المئة إيرادات غير النفطية من الناتج المحلي عام 2030.

وأوضح أن «الكويت ستحقق الاستدامة المالية، من خلال ترشيد الانفاق الحكومي للسيطرة على نمو الميزانية عند تثبيت الانفاق الحكومي عند 24ر5 مليار دينار كويتي، «نحو 80 مليار دولار أمريكي» فضلا عن تنويع مصادر الدخل ومضاعفة الإيرادات غير النفطية لتصل إلى 4 مليارات دينار «نحو 13 مليار دولار» في العام المالي «2027 – 2028».

وذكر أن هذا الملتقى هو خطة التعاون مع الجهات الحكومية، من خلال أربعة فترات من السنة المالية، تشمل ملتقى برئاسة وزير المالية للاطلاع على الحالة المالية للدولة والتعاون المطلوب من الجهات الحكومية، وباقي الفترات ملتقى ربع سنوي برئاسة وكيل وزارة المالية، وحضور المسؤولين في القطاعات المالية لمناقشة آخر التطورات.

وأشار إلى انخفاض معدلات السيولة في الاحتياطي العام بسبب استمرار تزايد عمليات السحب من رصيد صندوق الاحتياطي العام، إذ بلغ رصيد الاحتياطي العام في السنة المالية «2023 – 2024» مليارى دينار «نحو 5ر6 مليار دولار»، مقارنة بـ6. 33 مليار دينار «نحو 8. 109 مليار دولار» في السنة المالية «2014 – 2015».

وأكد ضرورة السيطرة على العجز المالي لتأمين استدامة المالية العامة للدولة مستقبلا، إذ بلغ العجز التراكمي للفترة ما بين السنة المالية «2015 – 2016» إلى السنة المالية «2023 – 2024» أكثر من 30 مليار دينار «نحو 98 مليار دولار»، متوقعا أن يبلغ العجز التراكمي من السنة المالية «2025 – 2026» إلى «2028 – 2029» أكثر من 26 مليار دينار «نحو 9. 84 مليار دولار».

وعن إيرادات العام المالي الحالي، توقع المضف أن تبلغ 9. 18 مليار دينار «نحو 7. 61 مليار دولار»، في حين ستبلغ في السنة المالية «2025 – 2026» 8. 21 مليار دينار «نحو 2. 71 مليار دولار»، وفي «2026 – 2027» ستبلغ 3. 20 مليار دينار «نحو 3. 66 مليار دولار».

وذكر أن إيرادات الدولة المتوقعة في السنة المالية «2027 – 2028» تقدر بنحو 4. 20 مليار دينار «نحو 6. 66 مليار دولار»، وفي السنة المالية «2028 – 2029» ستبلغ 3. 20 مليار دينار «نحو 3. 66 مليار دولار».

الكويت ستحقق الاستدامة المالية عبر ترشيد الإنفاق الحكومي وتثبيته عند 5. 24 مليار دينار للسيطرة على نمو الميزانية

تنويع مصادر الدخل ومضاعفة الإيرادات غير النفطية لتصل إلى 4 مليارات دينار في العام المالي «2027 – 2028»

انخفاض معدلات السيولة في الاحتياطي العام بسبب استمرار تزايد عمليات السحب من رصيده

رصيد هذا الاحتياطي في السنة المالية «2023 – 2024» مليارا دينار مقارنة بـ6. 33 مليار دينار في «2014 – 2015»

نتوقع أن يبلغ العجز التراكمي من السنة المالية «2025 – 2026» إلى «2028 – 2029» أكثر من 26 مليار دينار

وأفاد بأن المصروفات المقدرة للدولة في السنة المالية الحالية تبلغ 5. 24 مليار دينار «نحو 80 مليار دولار»، في حين ستبلغ في السنة المالية «2025 – 2026» 1. 26 مليار دينار «نحو 3ر85 مليار دولار»، مقابل 8. 26 مليار دينار «نحو 6. 87 مليار دولار» في السنة المالية «2026 – 2027».

وأفاد بأن المصروفات المتوقعة في ميزانية السنة المالية «2027 – 2028» تقدر بنحو 6. 27 مليار دينار «نحو 2. 90 مليار دولار» وفي السنة المالية «2028 – 2029» ستبلغ 5. 28 مليار دينار «نحو 1. 93 مليار دولار.

مسؤولان بوزارة المالية أكدا أن الكويت مقبلة على إصلاح مالي شامل لمعالجة مواطن الهدر وتنمية الإيرادات

المنيفي : عجز الميزانية التراكمي للسنوات الأربع المقبلة سيختلف حسب تطور أسعار النفط العالمية

خطة الإصلاح تتضمن إعادة تسعير إيجارات الأراضي بحصر أصول الدولة العقارية ومراجعة أسعار الإيجارات

العلاطي : الهدف الرئيسي من الملتقى هو تعاون الجهات الحكومية لإصلاح مصروفات الموازنة العامة

ندعو للالتزام بالنهج السليم في تطبيق تعاميم وزير المالية الخاصة بالميزانية وكيفية إعدادها وفق السقوف والمستهدفات المحددة

وكيل وزارة المالية أسيل المنيفي خلال مداخلتها في ملتقى الميزانية العامة الأول

الوكيل المساعد لقطاع شؤون الميزانية العامة سعد العلاطي يلقي كلمته

أعلن مسؤولان في وزارة المالية، أن دولة الكويت مقبلة على إصلاح مالي شامل، لمعالجة مواطن الهدر وتنمية الإيرادات للاستدامة المالية للدولة.

وأوضح المسؤولان خلال ملتقى الميزانية العامة الأول الذي عقدته وزارة المالية أمس، أن خطة الإصلاح تتضمن خلال إعادة تسعير إيجارات الأراضي المملوكة للدولة، من خلال حصر أصول الدولة العقارية ومراجعة أسعار إيجارات الأراضي.

وبهذا الصدد قالت وكيل وزارة المالية أسيل المنيفي في كلمتها بالملتقى، إن الوزارة تقود عدة إصلاحات وتعتمد على تعاون الجهات الحكومية لتحقيقها، منها تحسين عقود المشتريات الحكومية عبر إعادة هيكلة العقود لتحقيق وفورات فعلية، وإعادة تسعير الخدمات العامة لاسترداد التكاليف مع مراعاة عدم التأثير على المواطنين.

وأوضحت المنيفي أن هذه الإصلاحات تتضمن كذلك إعادة تسعير إيجارات الأراضي المملوكة للدولة، ومراجعة أسعار إيجارات الأراضي إضافة إلى تطوير الأداء المالي للجهات الحكومية، من خلال تحديد الميزانية المتوسطة الأجل وتطوير الأداء المالي للجهات للتحول إلى ميزانية الأداء.

وذكرت أن عجز الميزانية التراكمي للسنوات الأربع المقبلة سيختلف حسب تطور أسعار النفط العالمية، مبينة أن العجز المتوقع في السنوات المالية للفترة ما بين «2026–2025» إلى «2029–2028»، يقدر بنحو 26 مليار دينار كويتي «نحو 9ر84 مليار دولار أمريكي» باحتساب متوسط سعر النفط 76 دولارا للبرميل.

أضافت أن العجز في ميزانية العام المالي الجاري يقدر بنحو 6ر5 مليار دينار «نحو 3ر18 مليار دولار»، باحتساب متوسط سعر النفط 70 دولارا للبرميل.

وأكدت أهمية تعاون الجهات الحكومية للسيطرة على العجز المالي وترشيد الانفاق وتنويع مصادر الدخل وتعزيز الأداء المالي، لافتة إلى أن هذه المبادرات تبني ثقافة الترشيد في الانفاق والمشاركة الحيوية في إعداد الدراسات ودعم المبادرات لتنفيذ الأهداف ومشاركة البيانات ونقل المعرفة بسرعة وكفاءة عند الحاجة لتسهيل الشفافية والتعاون.

وأفادت بأن الإصلاح الاقتصادي يعتبر مكملا للاصلاح المالي، مشيرة إلى أنه بالإضافة للجهد المبذول في المجال المالي تقع مسؤوليتنا أيضا في «تعزيز وتنويع الاقتصاد الكويتي، من خلال مشاريع تنموية كبيرة تساهم بتحسين الوضع المالي للدولة ومنها «جزيرة فيلكا» ومجمع الشقايا للطاقة المتجددة والمنطقة الاقتصادية الشمالية ومشاريع الاقتصاد الرقمي وميناء مبارك الكبير والتوسع في الصناعات.

وبينت أن عوامل التمكين تتضمن الشراكة مع القطاع الخاص وتأمين بيئة الأعمال المناسبة من البنية التحتية والرقمنة، وغيرها من العوامل، إضافة إلى استقطاب المواهب والتركيز على رأس المال البشري.

من جهته قال الوكيل المساعد لقطاع شؤون الميزانية العامة في وزارة المالية سعد العلاطي، في كلمة مماثلة، إن الهدف الرئيسي من الملتقى هو تعاون الجهات لإصلاح مصروفات الميزانية العامة للدولة، مؤكدا أن الدولة مقبلة على إصلاح مالي شامل لمعالجة مواطن الهدر وتنمية الإيرادات للاستدامة المالية للدولة.

أضاف العلاطي أن إعداد الميزانية للسنة المالية «2025 – 2026»، يتم من خلال أربع مراحل، تشمل المرحلة الأولى تعميم إعداد تقديرات الميزانية وسقوف الإنفاق في شهر يوليو الحالي، فيما تتضمن المرحلة الثانية تسليم مقترحات ميزانية الجهات الحكومية لوزارة المالية في شهر سبتمبر المقبل.

وأوضح أن المرحلة الثالثة تتضمن رفع مشروع الميزانية إلى مجلس الوزراء في شهر يناير من السنة القادمة، في حين تشمل المرحلة الرابعة اعتماد وتنفيذ الميزانية في بداية السنة المالية في شهر أبريل عام 2025.

وأشار إلى رصد اختلاف كبير بين الميزانيات المقترحة من قبل الجهات والحسابات الختامية للسنوات السابقة، لافتا إلى أهمية تقديم ميزانية مدروسة تتماشى مع الإنفاق الفعلي.

ودعا الجهات الحكومية للالتزام بالنهج السليم في تطبيق تعاميم وزير المالية الخاصة بالميزانية العامة للدولة، وطرح الاستفسارات والتساؤلات حول الأمور المالية الخاصة بإعداد الميزانية وكيفية معالجتها وإعداد الميزانية وفق السقوف والمستهدفات المحددة.